



ابتداءً من أول مارس الجاري ولمدة شهر.. وضمن جهود الوزارة لضبط الأسواق وحماية المستهلكين بالظروف الحالية

«التجارة» تُثبت أسعار السلع الغذائية.. وتحظر تصديرها

اعتبار أسعار بيعها قبل 28 فبراير الماضي الحد الأعلى للتعامل بها.. ولا يُسمح بتجاوزها إلا بإذن خاص من الوزير

اطلع على خطط الطوارئ لضمان استمرارية العمليات التشغيلية بمحطات مياه التبريد ومركز الطوارئ بالمنطقة

وزير التجارة تفقد سير العمل في منطقة الشعبية الصناعية



وزير التجارة والصناعة أسامة بودي ومدير عام الهيئة العامة للصناعة بالتكليف شعلان الجحيلي في لقطة جماعية خلال الزيارة

وأضاف البيان أن الزيارة تأتي تأكيداً على أهمية التنسيق المشترك بين الجهات المعنية، وتعزيز جاهزية لضمان استمرارية العمل في واحدة من أهم المناطق الصناعية واللوجستية في دولة الكويت، بما يدعم الاستقرار التشغيلي ويحافظ على كفاءة منظومة الإنتاج والخدمات.

وقالت الهيئة العامة للصناعة، في بيان صحفي، إن بودي اطلع خلال الزيارة على سير العمل في إدارة محطات مياه التبريد ومركز الطوارئ بالمنطقة، كما تم التأكد من سلامة وجاهزية المحطات والمرافق في تزويد المصانع المستفيدة من مياه التبريد، وأيضا اطلع الوزير على خطط الطوارئ لضمان استمرارية الأعمال.

قام وزير التجارة والصناعة ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة أسامة بودي بزيارة تفقدية إلى منطقة الشعبية الصناعية، حيث تم الوقوف ميدانياً على سير العمل بالمنطقة في ظل الظروف الراهنة ومتابعة جاهزية المرافق الحيوية واستمرارية العمليات التشغيلية.



أسامة بودي مطلعاً على شرح حول آلية سير العمل



الوزير أسامة بودي وشعلان الجحيلي خلال الاطلاع على سير العمل بمنطقة الشعبية الصناعية

طارق عرابي

أصدر وزير التجارة والصناعة أسامة بودي قرارين وزارين بشأن تثبيت أسعار السلع الغذائية في البلاد، وحظر تصديرها لمدة شهر ابتداءً من 1 مارس الجاري، في خطوة ضمن جهود الوزارة لضبط الأسواق وحماية المستهلكين لا سيما في ظل الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة.

وفي التفاصيل، نصت المادة الأولى من قرار تثبيت أسعار السلع الغذائية، والذي حمل الرقم 21 لسنة 2026، على أنه تعتبر أسعار بيع جميع أنواع السلع الغذائية للجمهور والسائدة قبل تاريخ 28 فبراير 2026 الحد الأعلى للأسعار التي يتم التعامل بها، ولا يسمح بتجاوز تلك الأسعار إلا بإذن خاص من وزير التجارة والصناعة.

وشددت المادة الثانية على أن كل من يخالف أحكام هذا القرار سيعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم 10 لعام 1979، فيما نصت المادة الثالثة من القرار على أنه: يعمل بهذا القرار لمدة شهر من تاريخ صدوره وينشر بالجريدة الرسمية، وعلى جميع الجهات المختصة تنفيذها.

من جهة ثانية، حمل القرار الوزاري الخاص بحظر تصدير السلع الغذائية رقم 20 لسنة 2026، وذلك لمدة شهر ابتداءً من تاريخ صدور القرار في 1 مارس 2026.

وأوضحت وزارة التجارة، في بيان عبر صفحتها الرسمية على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، أن القرار يأتي ضمن حرص الوزارة على حماية المستهلك وتعزيز الاستقرار في الأسواق، حيث نصت المادة الأولى من القرار على أنه يحظر تصدير جميع أنواع السلع الغذائية إلى خارج البلاد إلا بموافقة خطية مسبقة من وزير التجارة والصناعة.

فيما نصت المادة الثانية على أنه يعاقب كل من يخالف هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها في المرسوم بالقانون رقم 10 لسنة 1979، على أن يسري العمل بالقرار لمدة شهر من تاريخ صدوره في 1 مارس 2026.

في ضوء الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد

«اتحاد المصارف»: البنوك تواصل

تقديم خدماتها بكفاءة وجاهزية كاملة

- القطاع المصرفي ملتزم بأعلى معايير الجودة والاستمرارية في أداء أعماله
- توافر السيولة النقدية بصورة مستمرة في أجهزة السحب الآلي.. وتغذيتها بانتظام

تواصل تقديم خدماتها من خلال فروعها المختلفة بصورة طبيعية ومنتظمة، إلى جانب استمرار عمل جميع القنوات المصرفية الرقمية، بما في ذلك التطبيقات البنكية والخدمات الإلكترونية، على مدار الساعة، بما يتيح للعملاء إنجاز معاملاتهم بكل سهولة وأمان. واختتم الاتحاد سائلاً المولى عز وجل أن يحفظ دولة الكويت وشعبها، ويديم عليها نعمة الأمن والأمان والاستقرار.

الخدمات المصرفية للعملاء على النحو المعتاد ودون أي تأثير بالظروف القائمة، وأشار الاتحاد إلى توافر السيولة النقدية بصورة مستمرة في أجهزة السحب الآلي (ATMs)، مؤكداً أن البنوك تعمل على تغذية هذه الأجهزة بشكل دوري ومنتظم بما يضمن جاهزيتها الدائمة لتلبية احتياجات العملاء دون انقطاع. كما شدد الاتحاد على أن البنوك

أكد اتحاد مصارف الكويت حرص القطاع المصرفي على مواصلة تقديم خدماته بكفاءة عالية وجاهزية تامة، في ضوء الأوضاع الراهنة التي تمر بها البلاد، وذلك بعد التنسيق مع بنك الكويت المركزي. وأوضح الاتحاد في بيان صحفي أن البنوك المحلية ملتزمة بالحفاظ على أعلى معايير الجودة والاستمرارية في أداء أعمالها، مع استمرار تقديم جميع

خلال الظروف الإقليمية الحالية.. وانطلاقاً من التزامها الإنساني والاجتماعي تجاه العملاء

شركات الاتصالات الثلاث تقدم خدمات

مكالمات وإنترنت مجانية للعملاء خارج الكويت

والاجتماعي، وحرصها على تمكين العملاء من الاطمئنان والتواصل مع أسرهم وذويهم دون أعباء إضافية، بما يعزز دور شركات الاتصالات كشركاء فاعلين في دعم المجتمع خلال الأزمات والظروف الطارئة.

التجوال، وذلك في ظل الظروف الإقليمية الاستثنائية التي تمر بها المنطقة. وأوضحت الشركات أن هذه الخطوة، التي جرى الإعلان عنها عبر حساباتها الرسمية على منصة «إنستغرام»، تأتي انطلاقاً من التزامها الإنساني

فيبادرة تعكس الدور الإيجابي والمسؤولية المجتمعية لقطاع الاتصالات، أعلنت شركات الاتصالات الثلاث: زين و stc و ooredoo وعن تقديم خدمات اتصال مجانية لعملائها المتواجدين خارج الكويت، تشمل الإنترنت والمكالمات أثناء

500٪ قفزة في تكاليف التأمين البحري

إلى أن الاعتداءات الأخيرة على 3 سفن تؤكد أن المخاطر الأمنية أصبحت مباشرة، لافتاً إلى أن إحدى السفن المستهدفة كانت ضمن ما يعرف بـ «أسطول الظل» الذي يستخدم في نقل شحنات نفطية خارج الأطر التقليدية الشرعية، ما يعكس اتساع نطاق المخاطر وعدم ارتباطها فقط بالسفن التجارية التقليدية. وأكد أن المخاوف لا تقتصر على التأمين أو الخسائر المادية، بل تشمل سلامة الأطقم

العربية: قال الاستشاري والمدقق المعتمد من المنظمة البحرية الدولية هيثم شعبان إن تكلفة التأمين البحري ارتفعت بنحو 500٪ منذ بداية الهجوم الإسرائيلي-الأمريكي على إيران، لكن هناك عوامل أخرى أكثر تأثيراً، أبرزها العامل الأمني، خاصة بعد الحوادث التي شهدتها المنطقة خلال الأشهر الماضية، بما في ذلك الهجمات التي تعرضت لها سفن في البحر الأحمر.

وأشار في مقابلة مع «العربية Business»

بسبب الهجمات الإيرانية في مدينتي راس لفان ومسيعد الصناعيتين

«قطر للطاقة» تُعلّق إنتاج الغاز الطبيعي المسال

بعدما علقت شركة قطر للطاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال. وارتفع عقد الغاز الطبيعي الهولندي «تي تي إف» المرجعي الأوروبي بنسبة 50٪ تقريباً. وفي سياق متصل، توقع بنك غولدمان ساكس ارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في أوروبا بأكبر من الضعف في حال توقف الشحن عبر مضيق هرمز لمدة شهر واحد، حيث ذكر محللو البنك أن أسعار الغاز في أوروبا وآسيا لم تسعّر أسعار المرتبطة بإيران بشكل كاف.



الدوحة - أ.ف.ب: أعلنت قطر للطاقة أمس الاثنين عن تعليق إنتاج الغاز الطبيعي المسال عقب هجمات إيرانية على مرافقها التشغيلية في موقعين، في خضم ضربات تنفذها طهران على دول الخليج رداً على الهجوم الأميركي - الإسرائيلي الذي بدأ السبت الماضي. وأفادت شركة قطر للطاقة الحكومية في بيان «بسبب هجوم عسكري على مرافقنا التشغيلية في مدينة راس لفان الصناعية ومدينة مسيعد الصناعية في دولة قطر، أوقفت قطر للطاقة إنتاج الغاز الطبيعي المسال والمنتجات ذات الصلة».

وتتشارك قطر أكبر احتياطي للغاز الطبيعي مع إيران، وتقدر شركة قطر للطاقة المملوكة للدولة، أن الحصة القطرية، وهي حقل الشمال،

تحتوي على نحو 10٪ من احتياطيات الغاز الطبيعي المعروفة في العالم. وارتفعت أسعار الغاز الأوروبية بشكل إضافي أمس

والتعامل الفوري مع الحادث وفقاً

العمليات التشغيلية والإنتاجية لم تتأثر ولم تشهد أي تعطل

سقوط بعض الشظايا في مصفاة الأحمدى

وقوع الحادث وفعلت خطة الاستجابة السريعة مع اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية لضمان سلامة العاملين والمنشآت التي لم تسجل أي أضرار مادية. وأوضح أن مصفاة ميناء الأحمدى تعمل بكامل طاقتها المعتادة مع إيلاء الأولوية القصوى لسلامة كوادرها في جميع المواقع.

إجراءات الأمن والسلامة المعتمدة، حيث جرى نقل المصابين إلى مستشفى العدان لتلقي الرعاية الطبية اللازمة، مؤكداً أن الحالتين مستقرتان حالياً وتخضعان للمتابعة الطبية. وأكد العتيبي أن العمليات التشغيلية والإنتاجية في المصفاة لم تتأثر ولم تشهد أي تعطل، حيث باشرت فرق الطوارئ مهامها فور

كونا: أعلن الناطق الرسمي لشركة البترول الوطنية الكويتية والشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) غائم العتيبي عن سقوط بعض الشظايا في مصفاة الأحمدى فجر أمس الاثنين ما أسفر عن إصابة طيففة لاثنتين من العاملين. وأوضح العتيبي في بيان صحفي أنه تم التعامل الفوري مع الحادث وفقاً

السيطرة على حريق بمصفاة رأس تنورة السعودية

محدود جرى التعامل معه فوراً من قبل فرق الطوارئ، ولم تترتب على ذلك، ولله الحمد، أي إصابات أو وفيات. كما تم إيقاف بعض الوحدات التشغيلية في المصفاة بصورة احترازية، دون أن تتأثر إمدادات البترول ومشتقاته للأسواق المحلية.

واس: صرح مصدر مسؤول في وزارة الطاقة السعودية، بأنه عند الساعة السابعة وأربع دقائق من صباح أمس (الاثنين)، تعرضت مصفاة تكرير البترول في رأس تنورة لأضرار محدودة بسقوط شظايا ناتجة عن اعتراض طائرتين مسيرتين في محيط المصفاة، ما أسفر عن نشوب حريق

البحرية وسلامة العمليات والشحنات والسفن نفسها، وهو ما يدفع شركات الشحن إلى إعادة تقييم عملياتها في المنطقة، وقال إن البحارة هم الأكثر تضرراً من هذه الظروف، مضيفاً أنه عمل سابقاً في الملاحة البحرية ويدرك حجم المخاطر التي يتحملها القبطان وأفراد الطاقم في ظل العمليات العسكرية، وأكد شعبان أن المضيق يواجه حالياً مخاطر كبيرة على صعيد العبور البحري.